

## التجارب التنموية للدول الصاعدة ودور الاقتصاد السياسي

### The Development Experiences of Emerging Countries and the Role of the Political Economy

خالدية بالعجين

الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة ابن خلدون

#### المستخلص

الإقلاع الاقتصادي هدف الاقتصاديات التي لم تتمكن بعد من تحقيقه، وتسعى جاهدة لتوفير الشروط اللازمة لإطلاق قوى النمو فيها كمرحلة أولية ضرورية للوصول إلى تحقيق الهدف المرجو. تحقيق هذا الهدف يتطلب جهودا معقدة ومتعددة الجوانب، وتتطلب تغييرات هيكلية على عدة أصعدة. وعلى هذا الأساس، تلعب الدولة دورا هاما خاصة في التجارب التنموية لاقتصاديات الدول الصاعدة.

الإقلاع الاقتصادي هدف الاقتصاديات التي لم تتمكن بعد من تحقيقه، وتسعى جاهدة لتوفير الشروط اللازمة لإطلاق قوى النمو فيها كمرحلة أولية ضرورية للوصول إلى تحقيق الهدف المرجو. تحقيق هذا الهدف يتطلب جهودا معقدة ومتعددة الجوانب، وتتطلب تغييرات هيكلية على عدة أصعدة. وعلى هذا الأساس، تلعب الدولة دورا هاما خاصة في التجارب التنموية لاقتصاديات الدول الصاعدة.

الكلمات الرئيسية: الدول الصاعدة؛ التجارب التنموية؛ الاقتصاد السياسي؛ الاقتصاد الصيني؛ الاقتصاد الروسي.

#### Abstract

Economic take-off is the goal of economies that have not yet been able to achieve and strives to provide the necessary conditions for launching its growth forces as a necessary preliminary stage to reach the desired goal. Achieving this goal requires complex and multifaceted efforts and requires structural changes at several levels. On this basis, the state plays an important role, especially in the development experiences of emerging

economies.

**Keywords:** emerging countries; Developmental experiences; Political economy; The Chinese economy; The Russian Economy.

## مقدمة

بعد مرور نحو نصف قرن من بداية ما سمي بـ "عصر التنمية" وطول الألفية الثانية، وجد العالم نفسه مستمراً في الإنقسام بين مناطق متفاوتة من حيث مستوى التنمية. واقع لم يخفه تغيير أدبيات التنمية للمفاهيم والنوع والتسميات بالانتقال من ثنائية "الدول المتقدمة والدول المتخلفة" إلى ثنائية "دول الشمال ودول الجنوب".

إن الدول التي تبدأ في التنمية الاقتصادية حديثاً، تبدأ من حيث إنتهى الآخرون ، و هي بذلك توفر الوقت والمال والجهد، من خلال الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وإنجازاتها العلمية والتقنية وإتباعها الخطوات نفسها التي إتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح. خلال السنوات الماضية، شهدت البلدان الصاعدة (الناشئة): دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب إفريقيا) تحولات سياسية واقتصادية ذات حجم إستثنائي. في المجال السياسي، كان التحول الأكثر وضوحاً هو عملية الإنتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، حتى لو كان هذا الإتجاه ليس شاملاً. أما التغيير الإقتصادي، فقد شهدت العديد من هذه البلدان أزمات إقتصادية ومالية حادة في الثمانينيات والتسعينيات. وكان الرد على هذه الأزمات تغييراً عميقاً في النموذج الإقتصادي. وقد شهدت جميع البلدان الصاعدة التحول بين نموذجين، نموذج التنمية الاقتصادية الذي تقوده الدولة من أجل التطلع إلى تطور داخلي، و نموذج آخر يركز على السوق والملكية الخاصة والانفتاح الكبير على التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي.

ومع ذلك، فإن دور الدولة لم يختف. وظلت الدولة العامل الرئيسي في ظهور بعض البلدان الصاعدة. فهي تلعب دور المخطط، المسير، المطور والحامي، الليبرالي والتنظيمي في نفس الوقت. كمال تؤثر الأزمة الاقتصادية والمالية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على موقف الدولة في السياسات الاقتصادية لهذه البلدان الصاعدة.

وبناء على ما تقدم، تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية في الدول الصاعدة ؟

وتعد تجربة الدول الصاعدة من التجارب التنموية الجديرة بالإهتمام والدراسة لما حققت من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة كى تنهض من التخلف والجمود والتبعية. كما أنها حققت قفزات هائلة فى التنمية البشرية والإقتصادية، و تمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومى من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما فى ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى مستويات كبيرة.

وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال محورين. يتطرق المحور الأول إلى عموميات حول الإقتصاد السياسى والتجارب التنموية فى الدول الصاعدة، والمحور الثانى يتطرق إلى دور الدولة فى تحقيق نجاح التجارب التنموية للدول الصاعدة.

### المحور الأول: عموميات حول الإقتصاد السياسى والتجارب التنموية فى الدول الصاعدة

موضوع بحثنا هو أحد العلوم التى تتشغل بالنشاط الإنسانى فى المجتمع، ذلك هو علم الإقتصاد السياسى الذى ينشغل بأحد الأنشطة الإجتماعية بالنشاط الإقتصادى. حيث أن هذا العلم ساعد العديد من الدول خاصة الصاعدة منها من تحقيق نتائج جيدة من خلال تجاربها التنموية و التى أصبحت عبرة يقتدى بها من طرف بقية دول العالم، و هذا ما سنتطرق له من خلال هذا المحور.

#### ١. الإطار العام للإقتصاد السياسى

##### ١.١. مفهوم الإقتصاد السياسى

تمثل الإقتصاد السياسى فى حالته الراهنة نتيجة عملية تاريخية تكون فى خلالها موضوع و منهج العلم و مجموعة الأفكار و النظريات المكونة له. حيث يعنى مصطلح الإقتصاد السياسى على التوالى "منزل"، "إجتماعى"، و"قانون". وقد إستعمل هذا المصطلح لأول مرة فى بداية القرن السابع عشر فى فرنسا على يد أنطون دى مونكريتان الذى نشر عام ١٦١٥ كتابا بعنوان "مطول فى الإقتصاد السياسى".

فيمكن القول أن موضوع الإقتصاد السياسى هو المعرفة المتعلقة بمجموع من الظواهر المكونة للنشاط اقتصادى للإنسان فى المجتمع، أى النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع. يظهر هذا النشاط فى شكل علاقة مزدوجة: علاقة بين الإنسان و

الطبيعة و علاقة بين الإنسان و الإنسان. فجوهر عملية الإنتاج هو علاقة بين الإنسان و الطبيعة حيث يقوم الإنسان من خلال عمله بتحويل قوى الطبيعة لإشباع حاجاته. أما تعاون الأفراد فيما بينهم و تكامل العمل بينهم و تقسيمه يعد علاقة بين الإنسان و الإنسان.١

كما أن علم الاقتصاد السياسى هو علمٌ يبحث فى ثورة الشعوب والأسباب التى تجعل مرتبة أمةٍ فوق مرتبة أمةٍ أخرى فى السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغى القيام به، لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر الطاقة، وإيقاف كلِّ واحدٍ على الوسائل التى توصله إلى إقتطاف ثمار عمله٢. وبصفة عامة يمكن القول أن الثروة هى موضوع علم الإقتصاد السياسى.

يمتاز علم الإقتصاد السياسى عن العلوم الأخرى فى أنه يبحث فى الثروة من حيث هى، وطرق التصرف فيها على الوجه الأحسن، وكيفية الإستفادة من العلوم الأخرى لإكتسابها.

## ٢.١. تقسيم علم الإقتصاد السياسى

يبحث علم الإقتصاد السياسى فى أمورٍ أربعة هى:

أولاً: المادة.

ثانياً: الإستنفاد أى الإستهلاك.

ثالثاً: إحداث الثروة وتحصيلها.

رابعاً: توزيعها.

إن هذه التقسيمات هى عين فروع علم الإقتصاد السياسى، فالذى ينبغى أن نعلمه أولاً هو معرفة الغاية من الثروة التى هى موضوع هذا العلم، ويأتى بعده تبيين كيفية إستعمالها والتصرف فيها، وعلى هذا الأساس فإنه لا يصح إطلاق لفظ الثروة على شىءٍ إلا إذا أمكن تطبيق هذا الشىء على مصلحةٍ ما، وأنه قبل الحصول على الثروة يجب الوقوف على طرق إستعمالها والإستفادة منها، وفى الفرع الثالث يعلم الفرد كيفية تحصيل الثروة وإيجادها، وفى الفرع الرابع كيفية توزيعها على طبقات الناس الذين كان الغرض من كدِّهم وتعبهم إيجادها والحصول عليها.

والكلام فى هذه الموضوعات كلها يلزمنا ذكر الضرائب والرسوم، فإنه لا بدّ لكلِّ بلدٍ تخصيص جزءٍ من ثروته لأجل القيام بمصاريف الدفاع عن البلاد وحكومة الأمة، ويمكن ضمُّ الفصل الخاص بالضرائب إلى القسم الرابع من أقسام علم الإقتصاد السياسى وهو قسم توزيع

## ٢. مفهوم الدول الصاعدة (القوى الناشئة)

أدركت شعوب العالم ودوله ومنظماته الدولية، أنها تواجه تحديات عالمية مشتركة، لا يمكن التصدي لها بإستراتيجيات وأجندات تنموية منفصلة، ومتعارضة أحياناً، فبادرت دول الشامل المصنعة بإطلاق "أهداف التنمية للألفية"، تحدد الأولويات التنموية للدول، وتضع مؤشرات لمتابعة سياسات تجسيدها وتقييمها خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥.

مع مطلع القرن الحادى والعشرين وبداية بروز قوى صاعدة جديدة على غرار مجموعة البريكس BRICS، وتكتلات ضخمة كالإتحاد الأوروبى، بدأ التكهن بحدوث نقلة جديدة لتوزيع القوى فى النظام العالمى، ما يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوجد.

لفهم دور القوى الصاعدة يجب التطرق لأبرز نموذج وهو مجموعة البريكس التى عرفت قفزة نوعية خاصة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادى لهذه الدول، والذى سمح لها بالتقارب.

رغم الصعوبات الكبيرة التى لا تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها وتحقيق تقدم فى مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض الدول فى بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الإقتصادى إمتدت عقوداً، الأمر الذى جعلها محل إهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة، والتى صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والإستشرافية ضمن ما أطلق عليه بـ "الإقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة". وأبرز تلك القوى هى الدول التى أطلق عليها " البريكس BRICS ٤". وهذه الدول هى: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، حيث أن بريكس هى الأحرف الأولى باللغة اللاتينية لدول المجموعة: (Brazil - South Africa - China - India - Russia)، برسيت BRICET (دول البريك + دول شرق أوروبا + تركيا)

بريكم BRICM (بريك + المكسيك)، مينت MINT ( المكسيك، اندونيسيا، نيجيريا، تركيا)، NEXT 11 (بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، كوريا الجنوبية، تركيا، وفيتنام)، سيفيتس CIVET (كولومبيا واندونيسيا وفيتنام ومصر وتركيا وجنوب أفريقيا)، و دول فيستا VISTA (الفيتنام، اندونيسيا، جنوب إفريقيا، تركيا، الأرجنتين (٥٠).

الدول الصاعدة "القوى الصاعدة" أو "القوى المنبثقة" أو "القوى الناشئة" أو "الإقتصاديات الصاعدة" باللغة الفرنسية Pays émergents ، باللغة الإنجليزية Rising Powers هناك من يرى أنه لا يوجد تعريف لها، و هناك من يقول أنه ليس لها تعريفا إقتصاديا محددًا. هذا التصور ظهر في ثمانينات القرن العشرين مع التطور في أسواق البورصة في الدول النامية ٦، أو دول الجنوب، تزامنا مع بحث بنوك الاستثمار الأمريكية عن أسواق لتعظيم مكاسبها، وحماية مكانتها كقوة في الأسواق المالية. ٧

إستحدث مصطلح الدول الصاعدة من طرف الإقتصادي الهولندي Antoine Van Agtmael فيتجمع المالى الدولى، وكان أول إستعمال للعبارة سنة ١٩٨١ ، وكانت هذه الدول تقدم فرصا مناسبة للمستثمرين ٨.

الإقتصاديات الناشئة هي تلك الإقتصاديات التي تملك بعض من خصائص الإقتصاديات المتطورة لكن لا يمكن ادراجها في قائمة الإقتصاديات المتقدمة، كما أنها تلك الإقتصاديات التي لا يتجاوز الناتج المحلى فيها للفرد العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل. ٩

## ١.٢ . خصائص الدول الصاعدة:

يمكن القول أن الدول الصاعدة هي تلك الدول الأقل تقدما أو التي لا تصل إلى مستوى الدول المتقدمة، و تتميز هذه الدول بعدة خصائص نذكر منها:

- تسجيل نمو سريع.
- مستوى معيشى للأفراد متجه نحو الدول المتقدمة.
- الشركات الجديدة و البنية التحتية.
- نوعية حياة المواطنين.
- نمو بليغ فى دخل الفرد و نصيب مرتفع فى الدخل العالمى.
- أشد نموا و أضعف تدبنا و أكثر إستقطابا للإستثمار الأجنبى. ١٠
- هذه الدول إندمجت سريعا فى الإقتصاد العالمى على صعيدين:
- أ. الصعيد التجارى: تنمى قطاع التصدير

ب. **الصعيد المالى:** تفتح الأسواق المالية على رأس المال الأجنبي. ١١

٢.٢. الأسباب التى أدت إلى صعود هذه الدول:

- **تقسيم العمل:** من خلال تطبيق الدول الصاعدة لنموذج التنمية المنبسط ( an extroverted development model ).

- **نمو الصادرات:** النمو الإقتصادى لهذه الدول معزز فى بدايته بالعرض الداخلى (الوطنى) كبديل للإستيراد.

- **قيمة الإستثمار:** تمويل العصرنة مصدره قيمة الإدخار التى ترتفع بإرتفاع السكان. خاصة الإستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية.

٣.١. التجارب التنموية للدول الصاعدة (دول البريكس)

١.٣.١. الإنطلاق الإقتصادى فى الصين

إن الإنطلاق الإقتصادى الباهر الذى حققته الصين يتجلى فى مظاهر عدة يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلى:

أ. **الإنفتاح الإقتصادى العالمى مع المحافظة على الخصوصية:** للعوامل ذات البعد الخارجى أثرا واضحا سريعا فى تجربة انطلاق الاقتصاد الصينى، حيث أن برنامج التحديثات استهدفت أول ما استهدفت تحقيق انفتاح الصين بعد عزلتها الدولية فى فترة حكم ماوتسى تونغ، و اندماجها عالميا بشكل متدرج مخطط له بدقة، يسمح لها بالاستفادة من المزايا لهذا الانفتاح، وفى مقدمتها تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ما يتصل بها من نقل التكنولوجيا وتتبع الصادرات والمعرفة التقنية والتسييرية، ولقد تعمق هذا الانفتاح بانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة بكل ما يصاحبه من فرص وتحديات.

ب. **الانفتاح التجارى والاندماج:** سجل التاريخ للصين حرصها منذ القدم على توطيد العلاقات التجارية مع بلدان عديدة اذ تسعى جاهدة لإعادة ازدهار طريق الحرير بنكهة رأسمالية انفتاحيه على العالم الخارجى، الا ان الاهتمام بالانفتاح التجارى تراجع مع انتهاز الرئى الصينى (ماوتسى تونغ) سياسة الانغلاق على العالم الخارجى، وهو ما أثر بشكل سلى كبير على نصيب الصين من التجارة الخارجية، حيث لم يتجاوز نسبة ١.٤٤% سنة ١٩٥٥، وتدهور الى ٠.٤% سنة

يرى بعض الباحثين ان اندماج الصين وانفتاحها عالميا يعتب العامل الأهم فى انطلاقتها الاقتصادية، وقد حدث فى ذلك حذو الاقتصاديات الاسيوية السابقة لها، والتي تبنت هى الأخرى انطلاقتها على الانفتاح، كاليابان والتنانين (Dragons) فى الستينيات والنمور الآسيوية (Tigers) فى السبعينيات.

من الآثار الإيجابية لانفتاح الصين على الاقتصاد العالمى: ١٢

- ✓ تضاعف حجم التجارة الدولية للصين: ٢٤٧% خلال ١٩٨٩-١٩٩٦.
- ✓ إرتفاع احتياطات الصرف الدولية للصين وقد بلغت ٤٦٩٨ مليار دولار مارس ٢٠١٣.
- ✓ تطور الصادرات والواردات الصينية فى العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغت نسبة نموها ٥٤١.١% مقابل ٢١٥.٧% للولايات المتحدة الأمريكية و ٧٧.٧% لليابان و ٣١.٩% لألمانيا.
- ✓ احتلت الصين عام ٢٠١٤ المرتبة الثانية بين القوى المصدرة بمساهمتها بأكثر من ١٢% من الصادرات العالمية قبل الولايات المتحدة الأمريكية ٨.٥٣% و ألمانيا ٧.٩٥%.
- ✓ وفى نفس السنة ٢٠١٤ استقبلت الصين ١٠.٢٦% من الواردات العالمية، مما جعلها فى المرتبة الثانية بين أكبر الأسواق العالمية، ومنذ عام ٢٠٠٠ تساهم الصين بما يعادل الاتحاد الأوروبى فى رفع الطلب العالمى على الواردات.

#### ت. الصين والمنظمة العالمية للتجارة:

ان الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة يشكل فرصة للصين لاكتساح الأسواق العالمية فى المجالات التى تمتلك فيها الميزة التنافسية كالنسيج الذى أصبحت اول مصدر عالمى (٢٠%) من إجمالى الناتج العالمى، ولكن فى المقابل يفرض هذا الانضمام على الصين التزامات عدة أهمها:

- ✓ التحرير وفتح الأسواق لمزيد من المنافسة العالمية.
- ✓ إزالة كل العوائق امام دخول الشركات الأجنبية وعملها.
- ✓ التخلّى عن تقديم الدعم للصادرات او المؤسسات المحلية بشكل تمييزى.
- ✓ منح المؤسسات البنكية إمكانية انجاز الصفقات بالعملة الصعبة.



✓ إلغاء القيود الجمركية والكمية على السلع المصنعة.

### ث. دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى انطلاق الاقتصاد الصينى

سعت الصين الى جذب الاستثمار الأجنى المباشر طمعا فى المزايا المرافقة له كنقل التكنولوجيا، المعرفة التسييرية، تسهيل الوصول الى الأسواق الدولية، وتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسات المحلية، وهذا بعدما ظلت لفترة طويلة تتخذ موقفا حذرا من كل ما هو أجنى، ولقد تمكنت الصين فعلا من تحقيق مستوى متقدم جدا فى هذا المجال حيث تعتب الدولة الناشئة الأولى الأكثر جذبا للاستثمار الأجنى المباشر، وعلى الصعيد العالمى احتلت الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا فى استقبال الإستثمار الأجنى المباشر عام ٢٠١٤، و خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٦) ١٣ إستثمر أكثر من ٥١٤٣٨٥ شركة برؤوس أجنبية ما يتجاوز ٦٠٠ مليار دولار أمريكى. وبدأت الصين سياستها بجذب FDI بانفتاح حذر من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة التى تمنح مزايا ضريبية مغرية للمستثمرين الأجانب بالإضافة الى موقعها الجغرافى الإستراتيجى. وقد بلغ الإستثمار الأجنى المباشر فى الصين ١٩٢ مليار دولار ١٤ عام ٢٠١٧ لتصل الصين إلى ما نسبته ١٢.٧١% من الحصة العالمية للإستثمار الأجنى.

### ٢.٣.١. الإنطلاق الإقتصادى فى البرازيل

يعد النموذج التنموى البرازيلى من النماذج الرائدة فى العالم، بالرغم من إستمرار الحكم العسكرى لأزيد من نصف قرن، إلا أن البرازيل إستطاعت بناء نظام ديمقراطى ناجح إقتصاديا وإجتماعيا، ويمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبرالية تحمى مصالح الطبقة العليا، يمثل مصدر أمل لدول الجنوب من أجل التطور والتقدم وتحقيق الإنطلاق الإقتصادى والذى قطعت البرازيل فيه أشواطا لا بأس بها فهى تعد حاليا من بين أقوى الإقتصاديات الناشئة ومن المرجح مستقبلا أن تصبح من الإقتصاديات المتقدمة قامت البرازيل بمجموعة من الإستراتيجيات التى سمحت بالإقلاع الإقتصادى. ١٥

البرازيل من الإقتصاديات الناشئة التى إنتقلت من التخصص بزراعة البن (٢٠% من الصادرات)، إلى الدولة الأكبر فى أمريكا اللاتينية ٣٧% من الناتج المحلى، صاحبة الصدارة فى المديونية العالمية سنة ١٩٩٥ حوالى ١٥١ مليار دولار الى دولة تستقبل ٩٦٩ مليار دولار كإستثمارات أجنبية ٢٠١٤، وتتوجه إلى الإستثمار التنموى المباشر، تشارك مع البنك الدولى

بقيمة ٥.٥ مليار دولار، وبسبب ضعف مصادرها فى الطاقة تتجه إلى الإيثانول، وتسير سيارة من كل ثلاث سيارات بإستخدام هذه الطاقة، تمتلك البرازيل اليوم سابع أكبر إقتصاد على المستوى العالمى حيث حققت أقوى معدلات نمو فى الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) بمعدل بلغ ٥% سنويا، وقد حققت البرازيل أعلى درجة تنافسية فى العالم عام ٢٠٠٩. ١٦

تعتبر الصناعة مفصلا أساسيا فى تغيير سياسة البرازيل فطورتها بتصنيع بعض السلع بدلا من إستيرادها، و فى فترة وجيزة حققت معدلات نمو كبيرة فى مجال التصنيع لتحل به المرتبة الأولى فى أمريكا اللاتينية، مستوعبة بذلك ٢٤% من السكان النشطين ومساهمة فى ٣٧% من الناتج المحلى الإجمالى وبتلثى الصادرات. تأتى الصناعة الغذائية فى المرتبة الأولى تليها صناعة النسيج، كما عرفت الصناعات الميكانيكية تطورا سريعا، متمتعة بالتكنولوجيا العالية، تحل البرازيل حاليا مركزا عالميا للتصنيع مستفيدة من وجود الصلب واليد العاملة الرخيصة. ١٧.

### ٣.٣.١. إنطلاقة الإقتصاد الروسى:

تراجعت ديون روسيا الخارجية إلى ٥٢ مليار سنة ٢٠٠٦ بعد أن ورثت دينا مقداره ١٠٠ مليار من الإتحاد السوفييتى، تصل الآن الإحتياطات النقدية إلى مشارف ٤٠٠ مليار دولار فى ٢٠٠٤. ١٨

عرف الإقتصاد الروسى بعد تطبيق الإصلاحات جملة من التحسينات والقفزات فى المؤشرات الإقتصادية، فبعدها كان النمو سالبا فى بداية التسعينيات بلغ ١٠% سنة ٢٠٠٠ وبعد ذلك استقر فيما بين ٥% إلى ٧% فى الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) وعرف بعدها إنهيارا متأثرا بالأزمة المالية العالمية لكن عاود فى ٢٠١٠ الصعود، كما زاد خلال تلك الفترة إنتاج النفط حيث بلغ ٤٨٠ مليون طن سنة ٢٠٠٦ ووصلت صادراته إلى ٣٤٩ طن وازداد أيضا إنتاج الغاز الطبيعى و الإنتاج الزراعى. كما إرتفعت أيضا رواتب العمال إلى ١٣.٣% وانخفضت البطالة إلى ٥%.

### ٤.٣.١. إنطلاقة الإقتصاد الهندى

تمثل التجربة التنموية الهندية واحدة من أهم التجارب المثيرة للجدل فى العالم المعاصر، ذلك أن هذا البلد، إستطاع فى السنوات الأخيرة أن يحقق تطورا كبيرا فى مقدراته التنموية، وأن

يصبح قوة إقتصادية ناشئة.

إستطاعت الهند أن تبنى إقتصادا قويا قائما على المقدرات الذاتية وعلى الموارد البشرية المؤهلة، إنتقلت الهند من سياسة الإنكماش والإعزال الإقتصاديين إلى سياسية الإفتتاح على العالم، وعلى الإستثمارات الأجنبية التي طورت إقتصاد البلاد، بدءا من تسعينيات القرن الماضي. ١٩.

ولاشك أن هناك عوامل ساعدت على تحقيق التنمية فى الهند، ويمكن القول أن هذه العوامل لم تكن معزولة عن سياق التحديث الذى عرفته تجربة الهند للإنتقال من إقتصاد نامى إلى قوة ناشئة، فمن الصعب الفصل بين العامل والنتيجة، ففى بعض الحالات التنموية نجد أن التعليم يكون رافعة للإقتصاد، أو العكس الإقتصاد المتطور يتطلب مؤهلات وكوادر يستجيب له النظام التعليمى، حيث كما إستفادت الهند بشكل كبير من إرثها التاريخى. ومن بين العوامل التى كانت مساعدة على نمو الإقتصاد الهندى، قدرة الهند على بلورة مسار تحديثى أكثر أمانا من الناحية السياسية، لأنها تجمع بين ميزة التكامل والإندماج فى الإقتصاد العالمى إلى جانب صغر حجم فجوة الثروة فى إقتصادها، وعلاوة على ذلك فإن الهند تتوفر على أكبر سوق إستهلاكية بحكم تعداد سكانها فالسوق الهندى الداخلى ضخم للغاية، ومن ثم فهى فى وضع أفضل، ولديها القدرة بالتالى على تركيز معظم طاقتها الإقتصادية لتلبية حاجة مستهلكيها المحليين. ومن جهة أخرى فقد بلغ معدل النمو الإقتصادى بالهند نسبة ٧.٩٦% من الناتج المحلى الخام. ٢٠.

### ٥.٣.١. إنطلاقة الإقتصاد الجنوب إفريقى

يقوم الإقتصاد الجنوب إفريقى على ثلاث محاور رئيسية (الصناعة، التعدين، التجارة) ويعد القطاع الصناعى المولد الرئيسى للنمو الإقتصادى فى البلاد، وتشهد جنوب إفريقيا تقدم تكنولوجيا ملحوظ فى عدد من القطاعات الصناعية والخدمية أهمها الطاقة، الوقود، التعدين، الحديد والصلب، الإتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية بالإضافة الى بنية أساسية متطورة وشبكة طرق واتصالات تعتبر الأكبر والأكثر تقدما فى القارة الإفريقية.

تعتبر جنوب إفريقيا أقوى إقتصاد إفريقى، بلغ النمو الإقتصادى فى جنوب إفريقيا معدلات قياسية فى تسعينيات القرن الماضى بعد أن كان سالبا فى بدايتها لكن سرعان ما تدارك الأمر سنة ٢٠٠٦ و قدر ب ٥.٦٠%. وعرف الإقتصاد الجنوب إفريقى قفزات فى المؤشرات الإقتصادية الأخرى على غرار الإستثمارات الأجنبية، حيث انه من اجمالى ٥٠٠ شركة إفريقية

رائدة لجنوب إفريقية أكثر من ١٢٧ شركة ولهذه الأخيرة رقم أعمال قدر ب ٦٢ % من إجمالي رقم الأعمال للشركات ٥٠٠.

### المحور الثاني: دور الدولة في تحقيق نجاح التجارب التنموية للدول الصاعدة

إن التاريخ الإقتصادي لتطور دور الدولة في الإقتصاد طويل ومتشعب منتقلا بين طرفين متقابلين: طرف لا يعترف بهذا الدور ويحصر دور الدولة في وظائف تقليدية محددة وهو ما يشير إليه دور الدولة الحارسة، وطرف على عكس ذلك يمنح للدولة دورا فعالا في تحقيق النمو الإقتصادي وهو ما يطرح تحت مفهوم دولة الرفاه.

إن بحث الدور الإقتصادي للدولة في ظل التجارب التنموية يستهدف معرفة ما إذا كان هذا الدور يستند إلى منطلقات نظرية فرضتها النماذج النظرية المتبعة، أم إلى إيديولوجية سياسية، وإنما الظروف هي التي كانت وراء ذلك.

#### ١. بالنسبة للتجربة الصينية:

بعد وفاة ماوتسى تونج (عام ١٩٧٦) بعامين وخلال إنعقاد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى الصينى، تم الإتفاق على العمل للقيام بالإصلاحات الإقتصادية التى من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال إستمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعيشى للفرد الصينى.

لما تولى دنج سياو بنج الحكم جاءت سياسة الإصلاح الإقتصادى والإنفتاح على العالم الخارجى عام ١٩٧٨، فطبق دنج سياو بنج إقتصادا إشتراكيا للسوق ورفع شعار "الخيار الجديد" بهدف بناء قاعدة إقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة فى السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الإنفتاح على العالم الخارجى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ٢١ فى عام ١٩٧٨ تم عقد مؤتمر حيث تم طرح برنامج التحديثات الأربعة. ويمكن أن نوجز هذا البرنامج فيما يلى:

١. جعل الإقتصاد الصينى أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التى يعرفها الإقتصاد العالمى. وقد قسم احد مستشارى الأمين العام السابق للحزب الشيوعى زهاوزيانج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التى تصيب المجتمع الدولى فى جوانب

- أ. حكومات جامدة واقتصاد جامد: أى أن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتى.
- ب. حكومات جامدة واقتصاد مرن: أى إن آليات التكيف فى القطاع الاقتصادى أوفر منها فى القطاع السياسى، ومثال ذلك الدول التى تدعى "النمور الآسيوية".
- ج. حكومات مرنة واقتصاد جامد: أى إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففى هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هى الحال فى الهند.
- د. حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر فى الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.
٢. إعادة النظر فى أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحت العلمى وأخيراً
٣. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقرها الحزب عام ١٩٨٠) الذى يقضى بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.
٤. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام ١٩٨٤) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون فى الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.
٥. منح المؤسسات الإدارية درجة من الإستقلالية عن بيروقراطية الحزب.
٦. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.
٧. السعى للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
٨. تشجيع المرافق السياحية والشروع فى عملية واسعة لبناء هذا المرافق.
- إن ما يرمى إليه هذا الزعيم الصينى هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية، وفى سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير فى الطريق الذى يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان إشتراكياً أم رأسمالياً.

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني ١٩٨٢، طرح دنج سياو بنج " نظريته لبناء الإشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الإشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية. وعندما شارف العقد الثامن من القرن الماضي على الإنتهاء، كانت الصين قد " أذعنت أخيراً للمنطق الإقتصادي في التصنيع المتقدم... وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الإقتصادي غير المركزي" غير أن السياسة الخارجية الصينية تتميز على سواها، خصوصاً، الدول الإشتراكية الأوروبية والإتحاد السوفيتي، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

١. إن الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة والتصدي لكافة المحاولات لزعزعة النظام.

٢. إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الإفتتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الإشتراكي.

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الإقتصادي والخروج من العزلة والإفتتاح على العالم وإمتصاص ردود الفعل المعاكسة وثبتت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل. وقد مرت الإصلاحات والإفتتاح التي قامت بها الدولة بثلاثة مراحل: ٢٣

أ. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.

ب. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين آخرين عند حلول سنة ٢٠٠٠ مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

ج. تتمثل في تحقيق عصرنه الإقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالإقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

إستطاع الرئيس الصيني الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات. ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي. وتم إستخدام مصطلح إقتصاد السوق الإشتراكي أو الإشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لم يلقى قبولاً في الصين على مستوى القيادة. وكانت الإصلاحات المتجسدة في إقتصاد السوق هي:

- إنخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة فى الصناعات التحويلية من ٥٣% عام ١٩٩١ إلى ٣٤% عام ١٩٩٤، وارتفاع نسبة مساهمة الوحدات الفردية من ٦% إلى ١٣.٥% لنفس الفترة.

- نجاح جيانج زيمين الرئيس الجديد فى الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى المنعقد فى أيلول ١٩٩٧ لبرنامج القاضى ببيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة.

- إنضمام الصين إلى مؤسسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وهى المؤسسات التى تبدو فيها الهيمنة الأمريكية واضحة بشكل أو بآخر.

- إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوروبا الشرقية، والتى نجم عنها إنتهاءً سياسياً وإقتصادياً. وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الإقتصادى من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعى الصينى نفسه وليس إنقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل فى أوروبا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعى لصالح القطاع الصناعى كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوروبية الشرقية، حيث أسهم ذلك فى تعجيل الفشل الإقتصادى ومن ثم السياسى والأيدلوجى فى هذه التجارب.

فالعامل بأسلوب الإننتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجى هو ما يميز التجربة الإقتصادية فى الصين، حيث العمل بنظام إقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزى. فقد إقتصرت التجربة فى البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق فى البلاد فى حال نجاح التجربة. كما أن الأسلوب التدريجى كان واضحاً أيضاً فى أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى. فتم إختيار قطاع الزراعة، ثم إنتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى. إن هذا الأسلوب قد ساعد على إستمرار هذه التجربة وعدم فشلها.

بدأت مسيرة عمليات إقتصاد السوق منذ عام ١٩٩٣ والتى تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الصينى وقد أصبحت هذه التجربة نموذجاً للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامى، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة فى شعب يزيد تعداده ١.٢ مليار نسمة حيث إستطاعت هذه التجربة توفير الملابس والمأكل لخمس سكان العالم. ومن المؤشرات التى تدل على أن الصين ماضية فى هذا الطريق، إنشاء خمس مناطق إقتصادية تطبق فيها سياسات إقتصادية خاصة، والتى يمكن توضيحها بما يلى:

- تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسى على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

والإستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسى نحو التصدير. إن اقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الإستثمار بشكل أساسى إلى جانب وجود الأشكال الإقتصادية المتنوعة الأخرى، ويخضع الإقتصاد فى المناطق الخاصة لقيادة الإقتصاد الإشتراكى فى عموم الصين.

- ضرورة إظهار دور التكيف للسوق ضمن الحركة الإقتصادية فى المناطق الخاصة.
- تقديم الإمتيازات والتسهيلات الخاصة فى مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الإستثمار.
- تطبيق نظام إدارى مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بحرية أكبر.

## ٢. بالنسبة للإقتصاد البرازيلى:

قامت الدولة فى البرازيل فى بداية التسعينيات من القرن المنصرم بتبنى سياسات إصلاحية وهذا لتعديل مسار إقتصاد البلاد، فإتجهت نحو إقتصاد السوق عن طريق القضاء على الحواجز الجمركية وإطلاق برنامج الخصخصة خاصة فى قطاعى التجارة والمال من خلال بيع أسهم الشركات العامة كما أنها قامت بتحرير الأنشطة التجارية، وزيادة الدعم المالى الموجه للبحوث العلمية.

عرف الإقتصاد البرازيلى بعد الإصلاحات نموا إقتصاديا لكن بعد الأزمة التى شهدتها إقتصاديات أمريكا اللاتينية والتى ألفت بظلالها على الإقتصاد وبالتالي تبنى سياسات إقتصادية تنموية واعدة سرعان ما أثبتت فاعليتها حيث وصل النمو الإقتصادى إلى أعلى مستوياته سنة ٢٠١٠ بمعدل ٧.٥%، وأصبحت البرازيل بفضلها من بين أقوى الإقتصاديات على المستوى العالمى لتتضم بذلك إلى دول مجموعة البريك فى قيادة الإقتصاديات الناشئة فى العالم. ٢٤

## ٣. بالنسبة لإقتصاد روسيا:

بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى تحولت روسيا من إقتصاد شمولى يعتمد على التخطيط المركزى إلى إقتصاد السوق الحر، قامت روسيا بإجراء بعض الإصلاحات وأصبحت بفضل هذه الإصلاحات تسابق للعودة إلى مصاف الدول العظمى إقتصاديا. حيث يشير رئيس دائرة التنبؤات الإقتصادية فى وزارة التنمية الروسية إلى أن حجم الناتج المحلى الروسى سيبلغ عام ٢٠٢٠ ما يقارب ٥ تريليونات دولار أى أنه سيتضاعف خمس مرات عن عام ٢٠٠٦ ، و ستحتل روسيا



بذلك الموقع الخامس عالميا، و سيقبل الإعتماد فى هذا النمو على قطاع النفط والغاز ، رغم أهمية زيادة إستخراجهما إقتصاديا، فالأمل الروسى معقود على الإستفادة القصوى من الموارد الأخرى المتاحة، و زيادة القدرة التنافسية، و تحديث القطاع الصناعى الضخم، لا سيما القطاع التحويلى، روسيا اليوم هى الأقل أوروبا على صعيد ضريبة الدخل ١٣% فقط، كما تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة و ألغيت ضريبة المبيعات.

#### ٤. بالنسبة للإقتصاد الهندى:

مرت الهند بأزمة حادة أدت إلى إنهيار الموارد المالية الحكومية وإنخفاض مستويات المعيشة تحت خط الفقر، وقد دفعت شدة الأزمة التى مرت بها الهند إلى تسليم حمولة طائرة بأكملها من احتياطي الذهب مقابل ضمان قروض قصيرة الأجل من لندن.

شكلت هذه المحطة الاقتصادية المتأزمة التى مرت منها الهند، مرحلة فارقة بين توجيهين: الاول ذوطابع إشتراكى إجتماعى، والثانى ذو توجه ليبالى رأسمالى براغماتى يقوده خريج جامعة أكسفورد حيث عمل الإقتصادى الهندى (مانهومان سينغ) على تخفيض العملة الوطنية(الروبية) وتقليص الاعانات التجارية، وخفض التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، كما تم اسقاط تلك المراسيم البالية والقوانين التى لم تؤد سوى إلى نتائج عكسية ووقفت عائقا لفترة طويلة، دون تمكن مديرى الأعمال من تنمية أعمالهم، وقد وضعت هذه التغييرات البلاد على طريق لم تحد عنه كافة الحكومات الهندية اللاحقة. ٢٥

هذه الإجراءات التاريخية عملت على إخراج البلاد من الكساد التى كانت تعاني منه، والأكثر من ذلك عملت على إحداث ثورة فى التوجه الإقتصادى والسياسى للبلاد، من دولة إشتراكية تقوم على المركزية المفرطة، إلى دولة ليبرالية تقوم على الانفتاح الإقتصادى، وقد عكست هذه التوجهات الجديدة ديناميكية فى أداء حكومة (سينغ) حيث إستطاعت إتخاذ تدابير إقتصادية عاجلة وناجعة على مدى سنتين، كخفض قيمة العملة، وتحرير قطاع الصادرات الإقتصادية، فتح المجال للمستثمرين فى قطاعات الصناعة الطيران والنفط التى كانت مملوكة للدولة، إلغاء أحكام التراخيص فى وجه الشركات الأجنبية، وبالتالي التقليل من البيروقراطية والفساد، وخفض الضرائب، ولم يكن لهذه الاجراءات الجديدة والجريئة فقط آثارا إقتصادية محضة بل حتى إجتماعية ونفسية، إذ عززت ثقة المواطنين فى حكومتهم وبدأ المستثمرون يتقون بمؤهلات السوق الهندية، وبدأت الشركات فى تشغيل العاطلين وإنخفض حجم التضخم من أكثر

من عشرة إلى ما دون العشرة، وانخفض الدين، كما تم إسترداد إحتياطي الصرف الأجنبي النفيس، وتجنبته الهند الأزمة. ٢٦

في ١٩٨٠ كانت إقتصاديات البريك خارج قائمة أقوى عشر إقتصاديات في العالم، وفي ٢٠٠٠ بدأت الإقتصاديات الناشئة تتقدم في المراكز العالمية فإحتلت الصين المركز السادس عالميا و تقدمت البرازيل بست مراكز متفوقة على إسبانيا وأستراليا، كما بدأت في نفس السنة العديد من الإقتصاديات الناشئة على غرار كوريا الجنوبية وتركيا وأندونيسيا تجد لنفسها مكانا بين الإقتصاديات الكبرى العالمية. وبعد بداية أزمة ٢٠٠٩ وتضرر الإقتصاديات الكبرى بها بدأت نفقد هذه الأخيرة مراكزها الأولى لصالح الإقتصاديات الناشئة، فأصبحت الصين ثاني أقوى إقتصاد والبرازيل سابع أقوى إقتصاد، وعليه إذا إستمرت معدلات النمو الإقتصادي كما هي من المتوقع وفي سنة ٢٠٥٠ أن تصبح دول البريك الأولى عالميا كما هو مبين في الجدول الموالي:

#### الجدول (١): التحركات التصاعدية لإقتصاديات دول البريكس حسب حجم GDP

المركز	1980	2000	2010	2050
1	الو.م.أ	الو.م.أ	الو.م.أ	الصين
2	اليابان	اليابان	الصين	الو.م.أ
3	ألمانيا	ألمانيا	اليابان	الهند
4	فرنسا	المملكة المتحدة	ألمانيا	البرازيل
5	المملكة المتحدة	فرنسا	فرنسا	روسيا
6	إيطاليا	الصين	المملكة المتحدة	اليابان
7	كندا	إيطاليا	البرازيل	المكسيك
8	المكسيك	كندا	إيطاليا	أندونيسيا

9	إسبانيا	المكسيك	كندا	المملكة المتحدة
10	الأرجنتين	البرازيل	الهند	فرنسا
11	الصين	إسبانيا	روسيا	ألمانيا
12	الهند	كوريا الجنوبية	إسبانيا	نيجيريا
13	هولندا	الهند	أستراليا	تركيا
14	أستراليا	أستراليا	المكسيك	مصر
15	المملكة العربية السعودية	هولندا	كوريا الجنوبية	كندا
16	البرازيل	الأرجنتين	هولندا	إيطاليا
17	السويد	تركيا	تركيا	باكستان
18	بلجيكا	روسيا	أندونيسيا	إيران
19	سويسرا	سويسرا	سويسرا	الفلبيين
20	أندونيسيا	السويد	السويد	إسبانيا

Source :GS Global ECS Research

### خاتمة

لقد إتجهت الأنظار منذ مدة إلى الصعود الإقتصادي الذي تحققه الدول الناشئة كواحدة من القوى الإقتصادية العالمية الجديدة فضلا عن الإقتصاد الأوربي، وهما يمثلان معا التحدي الحقيقي للإقتصاد الأمريكي في المستقبل المنظور.

أصبح الصعود المتواصل للدول الناشئة للحاق بركب القوى الإقتصادية الكبرى يشكل خطوة مهمة بإتجاه إستشراف ظهور نظام إقتصادي عالمي جديد يساهم في ظل الشراكة الإستراتيجية بغية تدعيم التعاون الإقتصادي والتجاري. وقد تمكنت هذه الدول من إكتساب مكانتها نتيجة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها وقدرتها على تنويع إقتصادياتها لمواكبة التطورات الحديثة

الحاصلة و هذا إنعكس إيجابيا على مؤشراتها الإقتصادية من نمو مرتفع، بطالة منخفضة و تحقيق إكتفاء غذائي ذاتي و غيرها من المؤشرات.

## المراجع

١. محمد دويدار: مبادئ الإقتصاد السياسى، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
٢. ويليام ستانلى جيفونس: الإقتصاد السياسى، ترجمة على أبو الفتوح و آخرون، هنداوى للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.
٣. منير مباركية: القوى الصاعدة والعاف الذى نريد: رؤية فى ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥، رؤى استراتيجية، الجزائر، جامعة عنابة، جانفى ٢٠١٥.
٤. فرانسواز لوموان: الإقتصاد الصينى، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.
٥. صدفه محمد محمود: التجربة النهضوية فى البرازيل، مركز نماء للدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، ٢٠١١.
٦. أنطونيو دا روتشا وآخرون: البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٠.
٧. عبد الله رزق: إقتصاديات ناشئة فى العالم، دار الفارابى للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩.
٨. جان جوزيف بوالو: الإقتصاد الهندى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ٢٠١١.
٩. كمال بايزيد، ناجم زينب: الصعود الإقتصادى الصينى والهندى كمرحلة لاستشراف نظام إقتصادى جديد، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، العدد ٠٢، ٢٠١٦.
١٠. ل. الن و نتر وشهيد يوسف: الرقص مع العمالقة (الصين والهند والاقتصاد العالمى)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، ٢٠١٢.
١١. روبين ميرديث: الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا)، دار نماء، الكويت، ٢٠٠٩.

١٢. أحمد عبد الأمير الأتباري: التجربة الإقتصادية الصينية، مقال مأخوذ من الموقع: <http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=414>

13. Sandra Poncet : Les investissements directs en Chine (Moteurs de croissance), Note de synthèse du SESP, n° Spécial Juillet 2008.

14. Mbaloula Marcel : La problématique de l'émergence économique des pays en voie de développement , Revue Congolaise de Gestion, 1122 Numéro 24, <http://www.cairn.info> .

14. Dalila Nicet-Chenaf : Les Pays émergents : Performance ou Développement ? <http://www.laviedesidees.fr/Les-pays-emergents-performance-ou.html>.

15. Qu'est qu'un pays émergent ? : <https://www.alternatives-economiques.fr/quest-quun-pays-emergent/00017939>.

16. Pays Emergent, définition du site : <https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html>

17. Qu'est qu'un pays émergent ? : <https://www.alternatives-economiques.fr/quest-quun-pays-emergent/00017939>.

18. – <https://www.reuters.com/article/markets-forex-emerging/emerging-fx-view-investors-may-trade-off-bric-for-vista-idUSN1329374420070713>.

١٩. معطيات إحصائية متحصل عليها من الموقع: <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?lan=fr&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD&codeTheme=7&codePays=CHN>

٢٠. فرانسواز لوموان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢١. صدفة محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

٢٢. أحمد عبد الأمير الأنباري، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

٢٣. فرانسواز لوموان، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

٢٤. روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

٢٥. منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.